- المشكلة والمنشأ .
- مفاهيم أساسية فى التنمية الحضرية
- التنمية المحلية الحضرية
- معوقات التنمية المحلية الحضرية

التنمية الحضرية

مقدمة : المشكلة والمنشأ:-

منذ مطلع القرن العشرين والعالم يشهد نمواً سكانياً سريعاً حيث يتزايد عدد السكان بالعالم بمعدل ٩٠ مليون نسمة سنوياً [١] وتبلغ نسبة سكان العالم الثالث ٩٠٪ من جملة هذا العدد فى حين يسكن المدن حوالى ٧٥٪ من هذه النسبة مما يشير الى زيادة سكان الحضر .

وهذه الزيادة السكانية فى الحضر جعلت الباحثين يطلقون على العصر الحالى عصر الانفجار الحضرى كما هو عصر الانفجار السكانى والذى يؤدى بدوره الى ظاهرة التضخم الحضرى .

وهى مشكلة أصبحت من أكبر المشكلات التى تعانى منها بلدان العالم الثالث فى الوقت الحالى ففى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة سكان الحضر فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة إلا ان الهياكل الإقتصادية للمدن فى الدلول النامية عاجزة عن استيعاب قوى العمل المتزايدة فيها باستمرار ، فضلا عن أن هناك نسبة كبيرة من هؤلاء السكان قد أصبحوا يتركزون فى مدينتين كبيرتين أو أكثر من تلك المدن مما أفضى الى حدوث خلل واضح فى توزيع أحجامها [٢].

ومصر كإحدى دول العالم الثالث تعانى زيادة سكانية – والزيادة الطبيعية فى معدلات السكان هى المسئولة عن تضخم سكان المدن بالاضافة الى عامل الهجرة الى المدن – ويتركز السكان فى المناطق

---

(١)john palen : "the urban world" new York tavistock publication 1992 . p 361

(٢) محمود جاد : التضخم الحضرى فى البلاد النامية ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ ص٩

الحضرية حيث يبلغ عدد السكان الذين يقنطون الحضر ٤٢,٦٪ من اجمالى عدد السكان عام ٢٠٠٦ حيث يبلغ عدد سكان مصر ٧٢,٥٨٠,٦٥٣ نسمة منهم ٣٠٩٤٩٦٨٩ يقنطون الحضر ، ٤١٦٤٠٩١٤ يسكنون الريف .[١]

وأصبح الموقف فى المجتمع المصرى بذلك يعكس ظاهرة التضخم الحضرىover Urbanization والتى تعنى بلوغ المدينة مرحلة الانفجار الحضرى وتعبر عن نفسها من خلال الارتفاع المتواصل فى نسبة البطالة الحضرية واتساع رقعة الفقر الحضرى واتساع مساحة الاحياء المتخلفة .

من هذا المنطلق بدأت مصر تهتم بالتنمية الحضرية متواكبة مع الوضع العالمى حيث قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال فى نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولى . حيث أقر تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام ١٩٥٧ على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالى وجه الأهتمام الى المجتمعات الحضرية وامكانية استخدام تنمية المجتمعات ا لحضرية.

و نظراً للأهتمام المتزايد بنمو المدن فى الدول النامية وطبيعة التغيير الموجه الذى بدأ يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زارعية وكذلك تحديد و اقامة المبانى والتغيير الموجه نحو استخدام الأرض ، كل تلك العوامل شكلت فى مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافه مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع الحضرى وفى تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية بهدف الأرتقاء بالمستوى

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦ جدول توزع السكان طبقاً للنوع

الحضارى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى وادماج الحضر المتخلف فى الحياة القومية بما تمكنة من المساهمة بقدر مستطاع فى التنمية الحضرية[1].

فالتنمية الحضرية هى عملية تطوير لنمط الحياة للمجتمعات شبة الريفية التى تمثل بؤراً داخل المدينة أو أحياء متخلفة على أطراف المدينة أو قرى محيطة بالمدينة أمتد اليها التوسع العمرانى للمدينة وأصبحت هذه القرى أحياء داخل المدينة [2] وتطورت هذه الاحياء الى مجتمعات حضرية .

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التخطيط الحضرى حيث برامج تجديد المدن وبرامج المدن النموذجية ويتمثل ذلك فى حركة تخطيط المدن – حيث ظهر نوع من التنمية الحضرية يهتم بحركة الاسكان واحتياجات السكان الفسيولوجية والاجتماعية فى هذه المدن ، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط حيث تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط أستخدام الأرض .

وينظر للتنمية الحضرية على أنها مجموعة عمليات التى تهدف الى تعبئة كافة الامكانيات والطاقات والقوى لتحديد أوجه التقدم استراتيجياً وتكنيكياً على ضوء التفاعل بين الطاقة والوظيفة من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة من ناحية أخرى [3].

---

(١) منال طلعت محمود "التنمية والمجتمع" – الاسكندرية المكتب الجامعى الحديث ٢٠٠١ ص٦٩ – ص٧٠ .

(٢) انظر تصنيف الاحياء داخل مدينة المنصورة حيث تعتبر قرى كفر البدماص وسندوب شياخات داخل المدينة .

(٣) محمد عبد الفتاح محمد – "الاتجاهات التنموية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الاسكندرية المكتب الجامعى الحديث ٢٠٠٢ ص١٨٦ .

كما أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعياً تعاونياً ديمقراطياً يشجع مشاركة المواطنين وتشير هذه المشاركة وتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق واجهات التغيير الاجتماعى المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضرى من وضع اجتماعى معين الى وضع أفضل .[1]

وبالاضافة الى ذلك تعود التنمية الحضرية ونمو المدن الى تقدم الاختراعات وزيادة الكفاءات فى تكنولجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الامداد بالمياة والهواء والارض والمصادر الطبيعية التى تحتاج اليها التنمية الحضرية ، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية ، حيث تعتمد المدن اعتمادا كبيراً على التجارة ، كما أن النمو السكانى لابد وأن يصاحبة نمو صناعى والذى يعتبر من العوامل الهامة فى التنمية الحضرية - فتكنولجيا الصحة والعلاج ادت الى انخفاض نسبة الوفيات ، وينتج عن ذلك النمو السكانى وزيادة قوة العمل. ويضاف الى ذلك متغيرات تضم المهن السائدة وتقسيم العمل اذ تنمو المدن نتيجة ظهور أعمال ومهن جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية .

ومع زيادة نمو المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التى تحتاج الى مزيد من السلع والخدمات مما يحتم كفاءة التخطيط للتنمية الحضرية قائماً على نماذج وأفكار وأساليب جديدة للتدخل حتى يستطيع المواطنون العيش والإقامة والعمل فى مدينة بدون مشاكل.

---

(١) منال طلعت محمود : مرجع سابق ذكر، ص ٧١

مفاهيم أساسية فى التنمية الحضرية

١- حضرى :urban

الحضرى هو ما يتعلق بالمدينة ، وبين مدن العصور القديمة ومدن العصور الوسطى والعواصم الحديثة فى العصر الحالى هناك أتصال فى الأسم والوظيفة فيما عدا الشكل والهوية اللذان حدث فيهما تغيرات عديدة . زيادة على ذلك فقد ظهرت أنماط عديدة من الاستيطان الحضرى تقع بين النظامين التقليدين للقرية والمدينة مثل الضواحى ومدن المجمعات السكنية مثل مدينة العمال ومدينة الطلبة والمدينة الصناعية ومدينة الأكواخ ، وهذا بجانب المناطق الحضرية التى تحيط بمركز المدينة والتى تجعلها أشبة بالمدينة المشققة أو الممزقة .

والوصف "حضرى" يمثل أهمية فى الخدمات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية لأنه يعطى أهتماما للنماذج المكانية المختلفة للمشاكل الاجتماعية والموارد البيئية وعادة ما ينظر كثيراً للمجتمع الحضرى على أنه مصدر العديد من المشكل الاجتماعية – كعمالة الاطفال ، وأنحراف الاحداث ، وأدمان المخدرات والمسكرات ، هذا الى جانب الاسكان العشوائى ، وسوء المرافق العامة كالصرف الصحى ، أو أزمات المرور والموصلات .....إلخ .

٢- مفهوم المجتمع المحلى Local Community

ارتبط مفهوم المجتمع المحلى بمعانى كثيرة ومتعددة ومن المحاولات المبكرة لاستخدام المفهوم كانت لروبرت ماكيفر R. Macciver الذى نظر إلى المجتمع المحلى على أنه "وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة، وشعور بالانتماء

بالدرجة التى تمكنهم من المشاركة فى الظروف الأساسية لحياة مشتركة"[1] إلا أن هذا المفهوم يعبر عن اشتراك مجموعة من الأفراد فى المصلحة ووجهات النظر مما لا نجده فى مجتمعاتنا المحلية هذه الأيام، وقد عبر عن ذلك موريس شتاين Maurice R. Stein[2] بفقد مفهوم المجتمع المحلى بمعناه الكلاسيكى الذى لا يتفق وظروف العصر "إن انتشار الحضرية أفقد الأفراد إحساسهم وشعورهم بالمجتمع المحلى" فلم يعد الأفراد بحاجة إلى التركيز المكانى بعد أن تزايدت قدرتهم على التفاعل مع بعضهم البعض أينما كانوا. ومن ثم لم تعد الحدود المكانية، كما لم يعد الجوار أو القرب المكانى مؤشراً هاماً للعلاقات الوظيفية أو أساساً للنظام فى المجتمع.

ومن التعريفات التى تساعد على دراسة المجتمع المحلى والذى يمكن أن يساعدنافى دراستنا هذه تعريف رونالد وارن Ronald I. Warren [3] حيث أعطى للمجتمع المحلى أبعاداً أكثر تفيد فى عمليات الدراسة حيث يذكر أن مصطلح المجتمع المحلى يتضمن بعداً سيكولوجياً وآخر جغرافياً وثالث سوسيولوجى. فهو من الناحية السوسيولوجية يتضمن المصالح المشتركة والخصائص المميزة للأفراد والروابط المشتركة، أما من الناحية الجغرافية يشير إلى منطقة بعينها تحتشد فيها جماعات من الأفراد، ومن الناحية السيكولوجية يتضمن أنماطاً مميزة من السلوك يختص بها جماعات بعينها من الأفراد نظراً لاشتراكهم فى نفس المنطقة أو

---

(١) السيد عبد العاطى السيد : علم الاجتماع الحضرى ، دار المعرفة الجديدة ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ص٢٧ .

(2) Stein , M.R" The ecolippse of community" Princeton , Nj . Princeton .university press 1960 .

(3) Warren , R,L ."the community in America" Rand McNally and Ge, Chicago,1963,p6

المكان كما يعطى البعض أبعاداً أخرى مشابهة فى تعريف المجتمع المحلى وهى المنطقة الجغرافية أو المكان والتفاعل الاجتماعى بين أفراده، والروابط المشتركة بين أفراد المجتمع المحلى، ويفضل الباحثون عند دراسة المجتمع المحلى تحقيق التكامل بين كل هذه الأبعاد كمدخل متعدد الأبعاد لأهمية كل بعد فى رسم تصور واضح. من جميع الجوانب للمجتمع المحلى يساعد فى التعرف على احتياجات سكانه وتشخيص مشاكلهم.

التحضر والمجتمع المحلى الحضرى:

urbanization&urban local community

التحضر سمة تميز المجتمعات المعاصرة، وترتكز تلك الظاهرة على تزايد نسبة عدد السكان الذين يقطنون المدن واتساع رقعة الأرض التى تشغلها المدن وامتدادها أفقياً وعمودياً.

ولم تقتصر تلك التجمعات البشرية على المجتمعات الصناعية فقط، ولكنها امتدت لتشمل أيضاً المجتمعات القليلة التصنيع. والملفت للنظر أن عمليات التحضر تسير بشكل سريع خاصة فى الدول النامية، وقد ترتب على ظاهرة التحضر السريع انفجار سكانى فى المدن، أدى لظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية، من أهم هذه المشكلات ظهور المجتمعات العشوائية الحضرية تفشى التخلف فى المدن من حيث تدنى مستوى الخدمات فيها، وبحكم التغيرات السريعة التى يمر بها العالم ومع زيادة تعقد حياة المدن ستبرز الكثير من الأزمات والمشكلات التى تعكر صفو المدن وبالتالى المجتمع ككل وتصبح مستعصية بحال غياب التشخيص والعلاج لهذه المشكلات الناجمة عن التحضر ولاسيما السريع فيها.

ويصف قاموس الخدمة الاجتماعية[1] التحضرUrbanization بأنه "نزعة اجتماعية حيث يتبنى الناس نمط حياة أو نماذج من السكن، وقيم ثقافية لهؤلاء الذين يعيشون فى المدن أو بالقرب منها كما يشمل أيضاً التنمية الفيزيقية للمناطق التى لها سمات ريفية داخل المدن ويعرف لويس ويرث

Luis Wirth[2] الحضرية Urbanism كطريقة للحياة "أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبياً وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس حيث يرى وبرث أن الحجم والكثافة والتجانس متغيرات مستقلة وخصائص مميزة للمجتمع الحضرى، فكلما كبر حجم المجتمع الحضرى استع نطاق التنوع الفردى وارتفع معدل التمايز الاجتماعى بين الأفراد مما يؤدى بالتالى إلى إضعاف روابط الجيرة التى تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة، كما أن كبر الحجم وزيادة عدد السكان والكثافة السكانية العالية يحد من إمكانية أن يتعرف كل فرد على الآخرين، بالتالى يكون زيادة عدد السكان سبباً مباشراً فى تطوير نسق من التفاعل يتميز بعلاقات ثانوية نفعية، مما يؤدى إلى فقدان روح المشاركة، أما متغير اللاتجانس فهو نتيجة تترتب على متغيرى الحجم والكثافة حيث ينتج اللاتجانس فى الحضر كضرورة اقتصادية لتقسيم العمل، والفروق المتوقع وجودها فى جماعات كبيرة وكثيفة من السكان، واللاتجانس بدوره يؤدى إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية التى تخلق نسقاً أكثر تعقيداً للتدرج الطبقى وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي، كما أن تنوع

---

(١) أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية – الاسكندرية – دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠

(٢) السيد عبد العاطى : مرجع سبق ذكر .

النشاطات والبيئات الاجتماعية والثقافة داخل المجتمع الحضرى من شأنه أن يؤدى إلى قدر لا يستهان به من تفكك الشخصية وزيادة معدلات الجريمة والمرض العقلى وفى ذلك يصف قاموس الرعاية الاجتماعية [1] الحضر Urban بأنه كل ما يتعلق بالمدينة وهو اسم متصل ووظيفة ماضية من مدن العصور القديمة والمتوسطة إلى المتر وبوليتيه الحديثة. التى تشتمل على عدة مدن متلاصقة. وعملية التحضر لسيت شئ محدد فهناك نماذج عديدة من الاستيطان تقع بين قطبين تقليديين من الريفى والحضرى مثل الضواحى والمدينة السكنية ومدينة الأكواخ والعشش والمدينة الصناعية، والمناطق المتحضرة التى تحيط بالمدن التى يصفها "بأهل" بالمدينة المبعثرة لذلك فإن توضيح مفهوم الحضرية Urban له أهمية فى الرعاية الاجتماعية حيث يجذب الاهتمام لنماذج مكانية مختلفة فى المشاكل الاجتماعية وفى تركيز الموارد المخصصة لها. ذلك أن طريقة الحياة الحضرية يترتب عليها الزيادة فى حجم وكثافة السكان بجانب أنها تتسم بالتجاهل القاسى والتنوع الكبير جداً من الذى يمكن أن تجده فى مجتمع عادى كما أنها فى كثير من الأحيان مصدر للعديد من المشاكل الاجتماعية.

وهذا الوصف للحضر الذى وضعه قاموس الرعاية الاجتماعية لا يبتعد كثير عن مفهوم المجتمع المحلى المتروبوليتى الذى يساعدنا على فهم المجتمع المحلى الحضرى أكثر. ويشتمل مفهوم المجتمع المحلى المتروبولتيى Metropoliton Community على مفهوم النمط الريفى للمجتمع المحلى جنباً إلى جنب مع النمط الحضرى، ولكن لا على شكل ثنائية مزدوجة أو متعارضة الأطراف ولا على شكل متصل متدرج لخصائص النمط (كما يذكر التعريف السابق لقاموس الرعاية الاجتماعية). بل على أساس واقع

(1) Noel and Rita Timms "Dictionary of social welfare" Routledge & Deganpuul , London , 1982

إمبريقى دمجت فيه خصائص النمطين الريفى والحضرى فأنتجت شكلاً جديداً للمجتمع المحلى اختلفت فى خصائصه المميزة عن خصائص النموذج المثالى لكل من المجتمع الريفى والحضرى. وقد وصف روديك ماكينز[١٩] D. Mchenzie هذا الشكل الحديث من المجتمع المحلى بانه نموذج جديد لمجتمع يفوق النمط المحلى، حيث ينتظم حول نقطة محورية مسيطرة كما يشتمل على عدد من المناطق المتمايزة النشاط. ويتكون المجتمع المتروبوليتى من مدينة وعدد كبير متنوع من المجتمعات المحلية الريفية شبه الحضرية كالكفور والقرى الصغيرة وعلى الرغم من وضوح سيطرة الطابع الحضرى من خلال سيطرة المدينة الأم، إلا أن الوحدة الاجتماعية الكلية عبارة عن تجمعات من وحدات أو أجزاء على درجة عالية من التمايز وفى هذا الصدد تلعب المدينة الأم دوراً هاماً فى تكامل وتنسيق مختلف النشاطات التى تنتشر على طول الرقعة المكانية التى يشغلها المتروبوليس.

ومما هو جدير بالذكر أن ظهور المجتمع المتروبوليتى جعل مفهوم المجتمع المحلى الريفى والمجتمع المحلى الحضرى يفقدان ما كان لهما من معنى، فقد أدى إلى دمج المفهومين الريفى والحضرى معاً ليوجد كياناً جديداً يتمايز فيه النمط الريفى عن النمط الحضرى للحياة ولكن دون اعتبارهما كيانات مستقلة بذاتها.

٤- تعريف الحى الحضرى:

يذكر موريس وهيس Morris & Hess [1] أن حدود الحى هى التى يسهل على سكانه سيرها على الأقدام من جانب إلى آخر فى الحى دون مجهودات مضنية، والحى منطقة مألوفة لأى شخص يقيم فيه، ويشير

(1) Morris & Hess "Neighbor hoods" in Encyclopedia of social work18 th Edition – National Association of social work, 1987 .

بيجل وشيرمان Biegel & Sherman أن إدراك حجم الحى يختلف طبقاً لأعمار سكان الحى، فكثير من كبار السن يرون الحى على أنه منطقة أصغر مما يراه السكان غير كبار السن ويذكر كولمان أن هناك سلسلة من المستويات فى التعريف الجغرافى للحى كل منها له معانى اجتماعية ورمزية، المستوى الأول هو الدائرة الصغيرة التى تحيط بمنزل الشخص، المستوى الثانى دائماً ما يتداخل فيه أسماء الأحياء والتماثل الثقافى الاجتماعى، والمستوى الأخير يشمل منطقة جغرافية كبيرة ومتنوعة.

وكلاً من حدود وحجم الحى تتأثر بالسمات الجغرافية للمجتمع والسمات الاجتماعية للسكان. فبعض الأحياء لها حدود طبيعية جغرافية واضحة بتواجد خطوط السكك الحديدية والشوارع الرئيسية والطرق السريعة والحدائق والأنهار وخلافه.

بعض السمات الاجتماعية كالاختلافات الثقافية والطبقة الاجتماعية ممكن أن تكون مناطق منفصلة فى أحياء مميزة، سواء كانت هذه السمات السكانية قائمة على الاختلافات الحالية أو هذه التى تتغير مع الوقت، مما يجعل الحى دائماً له خصائص معينة مرتبطة به تميزه عن غيره.

وإذا نظرنا إلى السمات الجغرافية لمدينة الفيوم نجد أن كثير من أحيائها يفصلها عن بعضها إما بحر يوسف أو الترع الرئيسية المتفرعة عنه وخطوط السكك الحديدية والشوارع الرئيسية. كما أن الحى الواحد يمكن التنقل فيه مشياً على الأقدام دون مشقة.

كما أن الأحياء بمدينة الفيوم تعتبر أصغر وحدة تعدادية تستخدم فى تعداد السكان وهى ما يسمى فى التقسيم الإدارى بالشياخة وتحتوى مدينة الفيوم على ستة شياخات وهم قسم أول، قسم ثان، قسم ثالث، قسم رابع، قحافة، دار الرماد.

ولو نظرنا إلى الأحياء المختارة قحافة ودار الرماد نجد أنه ينطبق عليها هذا التعريف كما وصفناها.

٥- ازاحة حضرية :urban displacement

تتعرض المدينة بصفة مستمرة الى تغيرات أقتصادية نتيجة زيادة عدد السكان والكثافة السكانية فى بعض مناطقها أو تتغير وظيفة المنطقة - مثل تحول المنطقة السكنية الى منطقة تجارية أو صناعية مما يؤدى لأرتفاع سعر الأراضى والعقارات مما يؤدى الى بيع الفقراء ممتلكاتهم بأسعار مغرية والأنتقال الى مناطق تنخفض فيها أسعار السكن والأراضى، أو قد تحدث أن تتعرض المبانى القديمة وسط المدينة للأنهيار . مما يجعل سكان هذة المناطق من المستأجرين ينتقلون الى مناطق أخرى مساكنها غير ملائمة أو لايجدون مأوى لهم فى المدينة وتسمى هذه العملية بالازاحة الحضرية .

٦- تجديد المناطق الحضرية :urban renewal

فلسفة أجتماعية ومجموعة من البرامج تصمم للوقاية من الفساد الحضرى بصيانة وتدعيم المناطق التى تتواجد فيها مساكن ملائمة وازالة المناطق الفقيرة واحلال مبانى جديدة بها كما حدث فى مدينة القاهرة فى أزالة حى عشش الترجمان ، وحكر أبو دومة ومنطقة زينهم وأحلالها

بمبانى جديدة - أو أصلاح المجاورات أو الأحياء التى تبدو مضمحلة كما يحدث حاليا فى أصلاح أحياء القاهرة القديمة .

٧- سكان العشش "واضعوا اليد": squatter settlements

الأفراد أو الأسر الذين يقيمون فى الريف أو الحضر على أرض ملك للغير دون إيجار أو حق للإقامة عليها ، وعادة ما يقيمون مساكنهم من الخشب أو المخلفات المعدنية . وعادة ما يستخدمها سكان الحضر الذين هدمت منازلهم ولا يجدون سكن الا فى هذه العشش اما لعدم قدرتهم على توفير مسكن أو كوسيلة ضغط أجتماعى على الحكومة لتوفير مساكن لهم . وكثيراً ما تكون هذه المساكن مكان لتفريخ الجرائم والمشاكل الاجتماعية . حيث يلجأ اليها العاطلون وبائعو المخدرات واللصوص الذين يخفون مسروقاتهم – ويطلق عليها أيضاً (أحياء الفقراء)

٨- حى الفقراء: slums area

حى مزدحم بالسكان الفقراء المقيمين فى منازل ضيقة وغير صحية ويفتقد الحى للخدمات الاجتماعية والأقتصادية ، وتنتشر أحياء الفقراء خاصة فى المدن الكبرى والقديمة وتتواجد على السواء فى العالم الثالث والدول الغنية – "بمعنى أنها ظاهرة حضرية ترتبط بالمدن" وتتسم هذه الأحياء بإنتشار المشاكل الاجتماعية بين سكانها مثل أنحراف الأحداث والادمان للكحوليات أو المخدرات وأنخفاض مستوى التعليم .

٩- المناطق السكنية العشوائية: spontaneous sttelment

وهى مناطق سكنية نشأت بدون تخطيط مسبق فى ظل إطار من ملكية القانون (ملك – إيجار) ولكن فى غيبة السلطات المحلية وبدون تراخيص مبانى ولم تخضع لشروط التنظيم القانونية أو الصحية – وفى ظل

تخلف التخطيط العمرانى لامتداد المدينة وتوسعها ، ودون توافر المرافق الصحية أو خدمات البنية التحتية .

وهى مناطق نشأت على الأراضى الزراعية أو الصحراوية – المجاورة للمدنية كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية المصاحبة لأزمة الأسكان – ويلجأ اليها المواطنين ذوى الدخول المنخفضة ويغلب على أسلوب حياة القاطنين بها أسلوب الحياة الريفية حيث يلجأ اليها الكثير من العمالة الريفية المهاجرة للمدينة بحثا عن فرص عمل – أو سكان المدينة الفقراء الذين تهدمت منازلهم أو نتيجة عملية الأزاحة الحضرية ويمكن أن يطلق عليها حى الفقراء slums area

١٠– حى متخلف "غيتو": ghetto

منطقة جغرافية فى المدينة عادة ما تكون فقيرة يسكنها بصفة دائمة جماعة عرقية أو أقليات وعادة من يسكنون مثل هذة المناطق ليس لهم أختيار فى ذلك . وعرفت "الغيتو" فى نهاية القرن الرابع عشر فى أسبانيا حيث كانمت منطقة يسكنها اليهود وغالبا ما كانت خلف أسوار المدينة لتقليل تأثيرهم على المسحيين وأستمرت تعرف الاحياء التى يسكنها اليهود فى المدن الأوربية بأسم "الغيتو" حتى بعد الحرب العالمية الثانية – ويشير المصطلح والأستعمال الشائع حاليا الى مجتمع محلى صغير منعزل ويكون فى العادة متجانسا عنصريا أو ثقافيا ، على الرغم من أنه يوجد داخل مجتمع كبير وتكون عزلة هذا المجتمع مفروضة سياسيا أو اقتصاديا .

١١- أستخدمات الأرض :land use

هو تعبير يستخدم فى تخطيط المدن أوإعادة تخطيط المدن بأستخدام الأرض بما يحقق أكبر منفعة أقتصادية وأجتماعية للمدينة وبما يتفق مع وظائفها الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

١٢ – تحليل المناطق الصغيرة :small area analysis

اداة تحليلية يستخدمها مخططوا الخدمات الاجتماعية فى المدن لتحديد توزيع الاحتياجات داخل وحدة جغرافية محلية وعادة ما تكون أحياء داخل المدن .

ويستخدم هذا التحليل كأحد المؤشرات الاجتماعية لتصنيف المناطق الجغرافية وعادة ماتكون أصغر وحدة مستخدمة فى التصنيف هى أصغر وحده جغرافية احصائية تستخدم فى التعداد العام للسكان وعادة ما تكون هذه الوحدات الجغرافية الاحصائية الصغيرة مجاورات أو شياخات أو أحياء من داخل المدن (أنظر تقرير التنمية البشرية – مصر) القاهرة . معهد التخطيط القومى٢٠٠٢ والدراسة التحليلية لمدينة المنصورة بنفس الكتاب .

وبالدراسة الاجتماعية لهذه المجاورات أو الشياخات على مستوى منطقة تخطيطية "حى – مدينة – محافظة" ترتب هذه الوحدات الاحصائية نوعيا طبقا لمؤشرات الاحتياجات المختلفة للسكان - مثل التعليم – البطالة – المستوى الاقتصادى - الدخل - توقعات العمر – معدلات الزيادة السكانية – معدلات الوفيات للأطفال الرضع .....إلخ .

ويساعد هذا التحليل أو المؤشر فى تحديد التركيز العالى للحاجة ومقارنة بيانات الحاجة بمعدلات الخدمة المستخدمة مما يمكن من تحديد درجة موارد مصادر الخدمة فى نطاق معين مع الحاجة المراد أشباعها أو المشكلة المراد حلها وترادف هذا التعبير مع تعبيرات أخرى تؤدى نفس الوظيفة مثل

التحليل الاجتماعى للمنطقة social area anlysis

التحليل المكانى spatial anlysis

وفى كل هذه الحالات فإن التحليل الاجتماعى للمنطقة يتضمن تحديد عناصر البيانات ثم تجميع عناصر هذه البيانات فى مؤشرات ، والتحديد الاحصائى للاتجاة - وأنتشار مؤشرات الاحتياجات والمشاكل لمنطقة جغرافية صغيرة مثل الشياخة فى التعداد - ورتبة المنطقة الصغيرة وفقا للأحتياجات وبإضافة خطوة أخرى هى تحديد أتجاة وأنتشار الخدمات فى نفس المنطقة ومقارنة هذه البيانات مع بيانات الاحتياجات .

١٣- نظام العمل من خلال رقعة جغرافية محلية : patch system

تعبير انجليزى يستخدم بكثرة فى أدبيات الخدمة الاجتماعية بالمملكة المتحدة والتى تعالج التخطيط والتنمية والخدمات الاجتماعية فى المجتمع المحلى .

ويشير التعبير الى طريقة تنظيم السلطة المحلية للخدمة الاجتماعية ، حيث تحدد منطقة جغرافية محلية ويكلف بها واحد أو أكثر من الاخصائيين الاجتماعيين تحال اليهم المشاكل التى تظهر فى منطقة محلية.

والعمل من خلال الرقعة الجغرافية لا يستلزم بالضرورة أن كل أخصائى اجتماعى مسئول عن جزء محلى منفصل ، أنه يمكن أن يكون

فريق عمل له مسئوليات لتقديم نطاق كامل من خدمات الخدمة الاجتماعية فى منطقة محددة وللتخطيط للمنطقة ككل ، كما يشتغل الاخصائيون الاجتماعيون بدرجة عالية من الاستقلالية ويهدفون الى تشكيل روابط وقنوات عمل مع شبكة المساعدة الرسمية وغير الرسمية فى المنطقة المحلية .

وأسلوب العمل من خلال الرقعة الجغرافية أدركها مبكراً "سى إس .لوتس " الذى كان يعمل سكرتيراً لجمعية تنظيم الاحسان فى بريطانيا تحت شعار أعرف حيك know your district والذى يمكن أن ينظر على أنه يتضمن ما يقال الأن "بأن الاخصائى الاجتماعى يهتم بكل العملاء المقيمين فى المجتمع المحلى وبالمجتمع المحلى ككل أيضاً ومعظم فرق العمل بأسلوب العمل من خلال الرقعة الجغرافية مرتبطون بما طالب به كل من هارلى ومكجراث hadily & mcgruth بأن يكون هنا فلسفة ذات توجه مجتمع محلى مميزة ونسق تنظيم وادارى يوضع لتطبيقة أو ما يعرف الأن بـcommunity orientated approach

١٤- ثقافة الفقر :culture of poverty

هى أفتراض بأن الفقراء يظلون فى حالة فقر بسبب القيم والمعايير والحوافز التى تمنعهم من الحصول على مميزات الفرص المتاحة والمنتشرة للجميع لتحقيق أستقلالية أقتصادية - كما أنها طريقة الحياة التى تنشأ وتستمر من جانب الناس الفقراء حتى تعطى لوجودهم معنى وتساعدهم فى التغلب على مشاكلهم كما أن دورة الفقر لها أستمرارية ذاتية ، حيث أن الطفل فى سنواته المبكرة الأولى يتبنى القيم الشخصية والاتجاهات التى ولد فيها . كما أن ثقافة الفقر تنشأ فى مجتمعات معينة خاصة والتى

تتسم بالبطالة المرتفعة وثنائية النسق القرابى (الارتباط بأهل الأب والأم معاً) وتناثر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات محدودة الدخل .

وأول من أبتكر هذا التعبير هو أوسكار لويس Oscar Lewis فى التراث الأنتروبولوجى لتحليل الشخصيات والرموز والعلاقات الاجتماعية بين الفقراء فى مجتمعات متنوعة قروية وأحياء حضرية متخلفة . وأشار الى ان المجتمعات التى تظهر فيها هذه الثقافة تتميز بمجموعة ضخمة من السمات والخصائص منها على سبيل المثال :-

الإقتصاد النقدى والعمالة المأجورة والمعدلات المرتفعة للبطالة والعملة الهامشية غير المهرة والأجور المنخفضة .....إلخ كما تتميز ثقافة هؤلاء ايضا بالافتقار الى الخصوصية داخل السكن والسكن فى مناطق خاصة ذات سمات ايكولوجية متخلفة وأرتفاع معدلات الوفيات وكثرة اللجوء الى العنف وأنتشار الشك فى الحكومة وأعتبارها غير وثيقة الصلة بأحتياجاتهم وعدم وجود المدخرات وفقدان الألفاظ الجنسية لصفة الفاحشة وأعتبارها جزءا جوهريا لنمط الحياة اليومية .....إلخ .

وتظهر هذه الثقافة لتكيف هؤلاء الفقراء فى مواجهة الوضع الهامشى الذين يعيشون فيه ولا ينطبق مفهوم ثقافة الفقر على بعض المجتمعات التى تتميز حياة الفقراء فيها بالتنظيم "مثل المجتمعات الريفية" وثقافة الفقر تعتبر أستجابة للظروف البنائية الاجتماعية والاقتصادية هدفها تحقيق التوازن مع ظروف الفقر السائدة .

ومما لا شك فيه أنه رغم أنطباق بعض هذه السمات على سكان المناطق العشوائية فى كثير من المدن . إلا أن هذه النظرية تعانى من بعض أوجه القصور الواضحة التى تناولها عدد من علماء الاجتماع والانتروبولوجيا حيث أن أحوال الفقراء لايمكن أرجاعها الى وجود ثقافة الفقر الملازمة

للفقراء بقدر امكانية ارجاعها الى النظم التى يعيش فى ظلها الفقراء وتؤدى الى فقرهم مثل سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع – وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية إضافة الى أن معظم ملامح الفقر يمكن تصنيفها كظروف موقفية للفقر للشرائح الدنيا التى تحيا بسلوك وقيم الفقراء بدلا من تناولها كجزء جوهرى لثقافة ما .

١٥- الايكولوجيا البشرية : human ecology

مفهوم الايكولوجيا مستعار من علم الاحياء حيث يعنى دراسة العلاقات القائمة بين الكائنات الحية والبيئة ويتضمن العلاقات بين الكائن الحى الفرد والبيئة autecology والعلاقات بين المجموعات والبيئة gynecology أى انه العم الذى يهتم بدراسة أساليب تكيف الكائنات الحية مع بيئاتها كما يهتم ايضا بالوسائل التى تصل بها هذه الكائنات الى حالة من الاتزان الديناميكى والتبادلية المشتركة بينها وبين هذه البيئات .

أما فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية فيقتصر استخدام مفهوم الايكلولوجيا البشرية على دراسة العلاقات القائمة بين المجموعات البشرية (أو السكان) والبيئة الخاصة بكل منهما ولا سيما بيئاتها المادية .

كما تتفق معظم التعاريف أيضاً على ان الايكولوجيا البشرية تتضمن دراسة وجهين لتركيب المجموعة البشرية ، كلاهما يعتمد اعتماداً قوياً على علاقات الاعالة والقوت بين الانسان والبيئة المادية ، وهذان الوجهان هما التركيب السكانى وتقسيم العمل .

وتعد المدينة أو المركز الحضرى بيئة طبيعية تؤثر قوى المنافسة الاقتصادية " مقابل المنافسة البيولوجية فى عالم الحيوان " فى تنميتها

والحفاظ على كيانها وقد أستحثت الصراع من أجل البقاء – السكان كى يجتمعوا فى مجتمعات محلية ذات أحجام متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل الى شكل المدنيين يضمونها المعاصر .

كما تهتم الايكولوجيا البشرية بدراسة أنماط تحركات السكان فى منطقة ما والتعرف على مدى تأثرهم ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية .[1]

لذلك كانت الايكولوجيا البشرية من أحد المداخل الاساسية لدراسة مشاكل الحضر والتحضر والتنمية الحضرية .

١٦ – مفهوم تنمية المجتمع : community development

من منظور الخدمة الاجتماعية فإن تنمية المجتمع هى عملية تدخل مهنى مقصودة في شبكة العمل الاجتماعية وبناء العلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع المحلي لتيسير حل المشكلات الاجتماعية وتحسين نماذج تقديم الخدمات والأداء الوظيفي الاجتماعي السياسي ، حيث التركيز على عمليات التعليم الاجتماعي السياسي ، والتنمية التنظيمية وتكوين البناءات الاجتماعية لكي تمارس التأثير المجتمعي. وتتضمن دائما عملية تنمية المجتمع الاتجاه من القاعدة الى القمة أو ما يسمى بعضوية القاعدة الشعبية grass roots membership أكثر منها اتجاه مهنى بيروقراطي من أعلى إلى أسفل .

---

(١) محمود الكردى – التحضر – دراسة اجتماعية –مطابع درا روتابرنت – القاهرة ١٩٩٩ ص٣٨ – بدون ناشر

ويلخص إبراهيم رجب [1] تعريفات تنمية المجتمع في أنها تتضمن جانبين هامين على الأقل هما :-

أ - عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفاعلية .

ب - طريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط تلك العملية .

أما العملية فيقصد بها محاولة المجتمع المحلى (ممثلا في قياداته وجماعاته) إحداث تغييرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها ، **أما الطريقة الفنية أو المهنية فهى وان بدأت من هذه العملية إلا أنها تضيف أهدافا أخرى وهى :-**

- مساعدة المجتمع المحلي ليتحول من شبه نسق ينقصه الكثير من التكامل الى نسق مترابط يزداد التواصل بين جماعاته ومؤسساته وتتم فيه عملية اتخاذ القرارات المحلية بطريقة فعالة يسيطر فيها الناس على تلك القرارات .
- زيادة قدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته في المستقبل عن طريق بناء القدرة الذاتية (التدريب على مواجهة المشكلات وتعلم أساليب ومهارات جديدة) مما يزيد عن ثقتهم في إمكان مواجهة مشكلاتهم المحلية .
- ربط حياة المجتمع بحياة الأمة .

---

(١) ابراهيم عبد الرحمن رجب وأخرون "تنمية المجتمع المحلى" مكتبة وهبه ، القاهرة ١٩٩٠ ص٢٦ .

كما أن لتنمية المجتمع أساس أداري وتنفيذي في ربط الوظائف المتداخلة أو المتشابهة (أو البينية) للمنظمات التي تعمل داخل المجتمع المحلي أو خارجه ،وفي توجيه الاهتمام بالعلاقات المجتمعية بما يعزز البيئة الاجتماعية التي تنفذ فيها برامجها فعندما ينخرط أعضاء المنظمات التنموية التطوعية والسكان المحليين في ابتكار وتنفيذ سياستهم في البرامج والخدمات التي يقدمونها ، فإن ذلك مما يجعلهم قادرين على اتخاذ قراراتهم وتحديد أهدافهم وأغراضهم التنموية وتحقيق تلك الأهداف بيسر وسهولة . وفي ضوء هذا المفهوم لتنمية المجتمع يمكن وضع لتعريف الإجرائي لها والذي يتناسب وأهداف عملية التدخل المهني في هذه الدراسة:

هي الجهود التي تبذل من المهنيين وسكان المجتمع المحلي بهدف:-

١ - تدعيم الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجتمع .

٢ - تنمية القيادات المحلية المسئولة وإعادة الحيوية للمنظمات التطوعية المحلية .

٣ - مساعدة المجتمع المحلي على تحقيق مشاركة جماعية كبيرة.

٤ - دفع المواطنين للمساعدة الذاتية .

٥ - ايجاد الروابط وقنوات الاتصال مع المنظمات المحلية والقومية حكومية أو أهلية للتعاون المتبادل مع المجتمع في تنفيذ برامج الخدمات الحيوية .

٦ - تيسير جهود المواطنين والعمل معا لزيادة فاعليتهم وكفاءتهم الذاتية في حل مشاكلهم المجتمعية من خلال تنظيماتهم التطوعية .

١٧ - مشاركة المواطنين citizen participation

يشير تعبير المشاركة في الخدمة الاجتماعية إلى القيام بدور المحرض على عمل تعاوني مع الآخرين ، أفضل من التلقي السلبي للخدمات أو المساعدات وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدى المجتمع المحلي وللانخراط في ميادين الخدمات الاجتماعية وعمليات التخطيط لها.[1] ويمكن أن ينظر إليها كغاية في حد ذاتها كطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط أو كطريقة لإقامة قاعدة انطلاق لقوة جديدة. والبرامج أو الخطط التي تشجع المشاركة ربما تأخذ أشكالا عديدة منها مجلس حى أو منظمة خبره مثل جمعية تنمية مجتمع. أو إعطاء جماعات أو لجان من المواطنين مسئوليات يعملون من خلالها ، أو تنظيم جماعات معينة بغرض الاستثارة ،أو لتحسين تدفق المعلومات من خلال المقابلات أو جلسات الاستماع . وتشكل المنظمات التطوعية الوسيلة لهذه المشاركة حيث يتم الربط بين الأفراد والقوى الرئيسية ورموز المجتمع . وترتبط مشاركة المواطنين بنظريتين في أدبيات الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وهما : الحرمان النسبي relative deprivation والوضع المتناقض status inconsistency

ويدعى أصحاب نظرية الحرمان النسبي أن الشعور بالحرمان والإعاقة له تأثيره على توظيف الناس لتحسين أوضاعهم الاجتماعية أكثر

---

(1) Noel and Rita Timms : op.cit .

من الأهداف الأنية التي تسير حياتهم . ومع أن المشاركة في الحركات المرتبطة بالعمل الاجتماعي لم تأت من الأكثر حرمانا لكنها جاءت من بعض من يتمتعون بمستوى اقتصادي عال ، فإن التركيز على الحرمان النسبي مفيد كأداة تنظيمية . ويدعى أصحاب نظرية الوضع المتناقض أن درجة الأوضاع المتباينة تحدد وضع الشخص في المجتمع وتؤثر على وجهة نظر الفرد وموقفة قبل التدخل والمشاركة ، كما ترتبط المشاركة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي " حيث توجد علاقة موجبة بين مستوى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها المواطنون واتجاههم نحو أنماط أو أشكال محددة للمشاركة في مشروعات وبرامج التنمية المحلية.[1] حيث توجد المشاركة النشطة من جانب الطبقات الاجتماعية العليا والموسرة ، والمشاركة المهتمة من جانب المواطنين من الطبقة المتوسطة ، والمشاركة المتعاطفة من جانب المواطنين من الطبقة الدنيا .

ويمكن تحديد المشاركة كعملية إجرائية قام بها الباحثون في الآتي :-

١- توفير الثقة لدى أفراد المجتمع المحلي في إمكانية العمل على حل مشاكلهم المجتمعية وإشباع احتياجاتهم عن طريق انخراطهم في عمليات التخطيط والتنفيذ من خلال عمل جماعي مشترك .

٢ - إيجاد مناخ اجتماعي ومعايير تدعم المشاركة ونبذ العزلة والانفرادية والتقريب بين فئات المستويات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

---

(١) رأفت محمد جلال : "الطبقات الاجتماعية للمواطنين وعلاقتها بأنماط مشاركتهم فى مشروعات وبرامج التنمية المحلية" – المؤتمر العلمى السابع – كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، مايو ١٩٩٤ .

٣ - زيادة التماسك المجتمعي من خلال إيجاد شبكة علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات وتسهيل عملية الاتصال فيما بينهم مما يزيد من حرارة وأمن العلاقات الاجتماعية المتاحة وإيجاد أهداف مشتركة يعملون من أجلها ، وهو ما تحتاجه المجتمعات المحلية الحضرية .

٤ - انخراط اكبر عدد ممكن من قيادات المجتمع المحلي في تحقيق أهداف ومهام المنظمات التطوعية سواء عن طريق الاشتراك في الجمعيات العمومية أو مجالس إدارات أو لجان مهام المنظمات التطوعية ، أو التنظيم والدعوة لمشروعات هذه المنظمات والتي تحتاجها البيئة .

التنمية المحلية الحضرية

وتهتم الدول النامية بقضية التنمية الحضرية ، وخصوصاً تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة فى الأونة الأخيرة كمحاولة منها للنهوض بأحوال هذه المجتمعات التى تعانى كثيراً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمعمارية . . . الخ بالإضافة الى سيطرة كثير من القيم والمعايير السلوكية السالبة التى تدعم تخلف هذه المجتمعات ، وفى اطار ذلك تعد هذه المشكلات التى يواجهها سكان المجتمعات الحضرية المتخلفة عقبات أمام إنجاز الأدوار الاجتماعية التى يؤدونها ، ومن هنا يتضح أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية للمساهمة فى مواجهة مشكلات المجتمعات الحضرية المتخلفة ، واستثارة مشاركتهم فى الجهود المبذولة لتنمية مجتمعهم ، ولكن الاخصائى الاجتماعى الذى يمارس عمله مع هذه المجتمعات يواجه مواقف متشابكة ومعقدة ، لأن الواقع الاجتماعى والمجتمعى لهذه المجتمعات يتضمن كثيراً من المتغيرات المتداخلة والمترابطة بدرجات مختلفة من الأرتباط والتفاعل فيما بينهما

وعلىمستويات متعددة ، وبالتالى يكون عليه ضرورة أستيعاب هذه المتغيرات وأن يدرك بشكل واع كافة العلاقات فيما بينهما ، ويتطلب ذلك منه معرفة المشكلات التى تتعرض لها المجتمعات الحضرية المتخلفة والإمكانيات المتوفرة لديها ، وأن يحدد الأساليب المهنية للتدخل مع أهالى هذه المجتمعات ، والكيفية التى يتم بها التعامل والتأثير فيها إذا أراد لممارستة أن تحقق أهدافها ، ولكى يتحقق ذلك فعليه أن يعتمد على نماذج نابعة من واقع الممارسة للخدمة الاجتماعية لتنمية هذه المجتمعات .

وإن التركيز على المجتمعات الحضرية اليوم يجب أن يتحول بكل تأكيد نحو النهوض بإدارة المناطق الحضرية .

وأن يتلاشى الفشل أمام السياسات والممارسات المناسبة وتعبئة المزيد من ثروات الحضرلفائدة المجتمع الحضرى بأكملة ، أما التحدى الذى يواجه المعنيين بتخطيط المناطق الحضرية ، وواضعى السياسات والخطط فى البلدان النامية خلال أوائل القرن الواحد والعشرون ، **فهو تحديد وتنفيذ برامج مبتكرة لمواجهة أربع قضايا هامة وهى :**[1]

أ – تحقيق لامركزية السلطة والموارد بنقلها من المركزية الى المحليات .

ب – تعبئة دخل المحليات من مواردها المحلية ، بالمشاركة النشطة من القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المحلى .

ج – تأكيد أهمية الاستراتيجيات التى تمكن من توفير المأوى ومرافق البنية الاساسية مع توجية مساعدات خاصة الى الفئات الضعيفة .

د – تحسين نوعية البيئة الحضرية ، ولاسيما بالنسبة للغالبية العظمى من فقراء الحضر فى الاحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية .

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الأنمائى – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نيويورك ص١١٧ .

وما من شك فى أن الموارد والامكانيات البشرية يجب أن يكون لها الأولوية والاهتمام لأنه بدونها لايمكن كشف الموارد المادية ولاتنميتها وتطويرها والاستفادة منها وتسخيرها فى خدمة التنمية ، والتنمية التى تعنى بشكل عام عملية تغيير ثقافى دينامى (أى متصلة وواعية) موجهه تتم فى إطار اجتماعى معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) وترتبط عملية التنمية بإزدياد أعداد المشاركين من أبناء المجتمع فى دفع هذا التغيير وتوجيهه والانتفاع بنتائجه وثمراته ، وتستهدف زيادة استعداد وقدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع للأسهام فى عملية التنمية ، والاستفادة من ثمراتها ، وتستهدف جعل القطاع الأعظم من أبناء المجتمع أكثر إيجابية فى المشاركة فى الحياة العامة بتقديم النصيحة والرأى وإتخاذ القراروالممارسة العملية ، وذلك عن طريق تحويل الامكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس الى واقع حى يمارسونه على الطبيعة ويلمسون أثاره ، ومن البديهى أن هذه السياسة تتخذ مجالاً لعملها فى المقام الأول تلك القطاعات من السكان التى كانت أقل حظاً من الاخرين من تلك النواحى ، أى تلك القطاعات الأُقل إيجابية حتى الأن فى المشاركة فى الحياة اليومية بالمشورة والرأى والعمل .[1]

---

(١) محمد الجوهرى : دراسات انتروبولوجية معاصرة – الطبعة الأولى – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – ١٩٩٣ ص ص ٢٤٣ – ٢٥٠

التنمية المحلية الحضرية :-

وتعنى التنمية الحضرية أنها "مجموعة العمليات الدينامية المتكاملة التى تحدث فى المجتمع الحضرى من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة تتحدد مظاهرها فى سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع الحضرى ، وإدماج المجتمع الحضرى المتخلف فى الحياة القومية ، وتمكنه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التنمية الحضرية الشاملة .

كما تعتبر مدخلا لمواجهة مشكلات المجتمعات الحضرية والحضرية المتخلفة ، فلا تختلف عن أهداف التنمية المحلية فى المجالات الاخرى ، وقد يتحدد الاختلاف أساساً بينهما فى طبيعة المواطنين ، وطبيعة المشكلات والظروف الموجودة فى المجتمع الحضرى ، وذلك لأن معظم سكان المجتمع الحضرى بعامة وسكان المناطق الحضرية المتخلفة بوجه خاص لا ينتمون فى الأصل الى هذه المجتمعات وإنما هم وافدون عليها.[1]

وتعرف أيضاً التنمية المحلية الحضرية " بأنها عملية تدخل مهنى مقصود فى شبكة العلاقات الاجتماعية أو تكوين العلاقات فيما بين الأفراد وجماعات المجتمع والمنظمات والأجهزة التى تخدم المجتمع المحلى ، لتسهيل حل المشكلات الاجتماعية وتحسين أنماط توزيع الخدمات والأداء

(1) Marshallp . clinard: "slums and commuity development" – n.y the free press 1986 p.116 .

الاجتماعى والسياسى مؤكدة على التعليم السياسى الاجتماعى والتنمية التنظيمية ، وخلق بناءات لممارسة التأثير على المجتمع المحلى "[1]

وتعرف أيضاً بأنها "عملية تكاملية تعتمد على الجهود الأهلية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً ، كما أنها عمل فريقى لكثير من المتخصصين كل فى تخصصه ومؤسسته فى إطار من التنسيق والشمول والتوازن ومن خلال العرض السابق لمفهوم التنمية المحلية ، وبالرغم من تعدد وجهات النظر التى تعكس الأيدولوجيات الخاصة بأصحاب هذه المفهومات ، **أنها إشتركت فى كثير من العناصر الأساسية والهامة لتحديد هذا المفهوم وتتركز فى :-**

١- أن مشاركة المواطنين تعد سنداً وشريكاً لجميع عمليات التنمية المحلية ، بشرط ألا تكون هذه المشاركة إجبارية ومفروضة ، بل يجب أن تكون إختيارية تطوعية نابعة من إقتناعهم الذاتى لمواجهة مشكلاتهم ، وإذا لم تكن هذه المبادأة موجودة فعلى القائمين على التنمية المحلية توفير المناخ المناسب لذلك .

٢- تركز التنمية المحلية على التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية .

٣- تعتمد على الأسلوب الديمقراطى بمعنى أن تتوافر الفرص لأشتراك جميع المواطنين للمشاركة فى هذه العملية دون فرض أو إجبار .

---

(١) Iriving aspergal :" commuity development" in ecncyclopedid social work n.y 1987 .

٤- الإستفادة من كافة الموارد والإمكانيات المحلية فى محاولة لاعتماد المجتمع على نفسة ، بجانب الإستفادة بالإمكانيات الحكومية إذا دعت الضرورة لذلك . هذا وقد تبين لنا من خلال عرض المفاهيم السابقة للتنمية بأنه من الصعوبة بمكان وضع مفهوم متفق عليه يتضمن كل نواحى وعمليات التنمية المحلية الحضرية ، **لذا يمكن لنا وضع مفهوماً شاملاً من وجهه نظرنا للتنمية الحضرية على النحو الآتى:-**

١- تمارس التنمية المحلية على مستوى المجتمع المحلى الحضرى الذى يعتبر وحدة التنمية سواء كان حياً فى مدينة أم جيرة حضرية أم مجتمعاً عشوائياً .

٢- تقوم على الفهم والأقتناع وليس فرض الرأى والاجبار ، ووسيلة للتدريب وتعليم الأفراد خدمة مجتمعهم المحلى بأنفسهم .

٣- عملية تقوم على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية والتكامل بينهما بهدف رفع مستوى حياة أفراد المجتمع المحلى .

٤- تسعى الى تنمية الطاقات البشرية ، وإيجاد بناءات تنظيمية كلية قادرة على الإسهام فى تنمية مجتمعهم .

٥- إكتشاف القادة الشعبيين المحليين وتشجيعهم ليعملوا على مساعدة الأهالى للمشاركة فى تنمية مجتمعهم .

٦- تهدف إستثارة سكان المجتمع للأشتراك فى إحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية مقصودة فى المجتمع

المحلى ، أى هى عملية متوازنة تجمع بين تحقيق الأهداف المادية والمعنوية .

٧- تعتبر مجموعة من البرامج والمشروعات التى تطبق على المجتمع المحلى .

٨- تساهم فى مواجهة بعض المشكلات الموجودة فى المجتمع المحلى .

٩- لاتسعى إلى الربح المادى إنما تهدف الى رفاهية المواطنين فى المجتمع المحلى .

١٠- تركز على الأستثمار الجيد للموارد والإمكانيات المحلية سواء كانت بشرية أم مادية .

١١- عملية تربوية لأهالى المجتمع المحلى يتعلمون من خلالها كيف يحلون مشكلات مجتمعهم المستقبلية .

أهداف التنمية المحلية الحضرية :-

إن أهم مايميز العالم ، ذلك التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العميق بين مجموعة من الدول حققت تقدماً ملحوظاً ، ومجموعة أخرى من الدول لاتزال تسعى جاهدة للبحث عن هويتها ومكانتها فى هذا العالم ، وقد أطلق على هذه الدول تسمية الدول النامية أو المتخلفة أو دول العالم الثالث ، حيث تسعى هذه الدول الى تحقيق حياة أفضل لمواطنيها من خلال تنمية مواردها البشرية والمادية بعد أن عانت قروناً طويلة من أستنزاف اقتصادى وقهر سياسى وتخلف اجتماعى ترك بصماته واضحة على كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ....الخ لهذه الدول .

والدول النامية فى حاجة الى نوع جديد من التنمية ، تنمية مستقلة تقوم على الاعتماد على الذات ، وتزيد بإستمرار من حجم الإشباعات لكافة الاحتياجات فى المدى القريب ، وتحقق طموحات الناس على المدى البعيد فى ظل رؤيا المستقبل ، تعتمد على تصور خطط مناسبة تتناسب وخصائص البناء الاجتماعى الاقتصادى ، كما تتضمن ملامح ومؤشرات لعدد من الاستراتيجيات المستقبلية الملائمة للتنمية الشاملة ، تتسق مع خصائص البناء الاجتماع الاقتصادى القائم ، وما يستهدف تحقيقة فى المستقبل فى ظل عدد من الضمانات المحققة لبلوغ الأهداف التنموية ومن خلال جهود التنمية وبانتهاج أساليبها المختلفة وبالركون الى وسائلها المتعددة يمكن أن تأهل المجتمعات بأن تعبر فجوة التخلف وتتخطاها فى محاولة اللحاق بركب التقدم الذى أصبح سمة من سيمات هذا العصر الذى نحيا فيه .

ولكى تحقق التنمية أهدافها فيجب الأهتمام بالتنمية المحلية سواء كانت حضرية أم ريفية ، حيث تهدف تلك العملية الى اقامة مشروعات تنموية على المستوى المحلى حتى يمكن التحكم فى المتغيرات التلقائية التى تحدث فى ذلك المجتمع المحلى ، كما تركز على المساعدة الذاتية والتعاون بين أعضاء المجتمع المحلى لمواجهة المشكلات التى تواجهة المجتمعات المحلية أو قطاع منها ، كما تتطلب تدعيم المؤسسات الموجودة مع محاولة ايجاد مؤسسات جديدة قوية يمكنها أن تساعد فى إحداث تغيير إجتماعى ، وهى فى نفس الوقت عملية تعليمية بغرض تنمية وعى الأهالى بالشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ .

والوقوف على أسباب المشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلى والمجتمع المحلى وهو يهتم بتنمية موارده وإمكانياته المادية فإن العنصر البشرى يجب أن يحظى بالاهتمام فى المقام الأول لأنه هو العنصر الإيجابى الفعال ، كما أن أى تغيير فى مجال التنمية إنما هو تغيير لقدرات الأنسان وثقافته وعلاقاته بل تغيير فىنمط معيشته وحياته ، ولكى يتحقق اشتراك الأهالى فى تنمية مجتمعهم فلابد من تنمية قدراتهم وإطلاق طاقاتهم فى إطار تأكيد مسئوليتهم المجتمعية وانتمائهم وأن يكون لديهم القدرة على النظر فى مشاكلهم والتمكن من استنباط الحلول لها فى ضوء واقعهم وإمكاناتهم ، كما يجب أن يكون المجتمع المحلى على درجة من التنظيم يتيح لمواطنيه الاستفادة من إمكانياته ، **وفى نفس الوقت يسمح لهم بالأسهام بأقصى قدراتهم فى خدمته ولكى تتحقق التنمية المحلية الحضرية فلابد من توافر الأهداف التالية :-**

١- تنمية قدرات الأهالى على الأبداع والتفكير المستقل ، حيث تعتمد على جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط بما يتلائم مع متغيرات الحياة التى يعيشونها ، ويتطلب ذلك إعداد الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتى المستمر وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها وإكتساب المهارات المتقدمة ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح المبادرة والخلق والتدريب على ممارسة التفكير العلمى المتكامل والتربية التى تشجع التغير المستقل .[1]

٢- تحقيق التماسك الاجتماعى لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

---

(١) على خليفة الكوارى : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٦ ص٢٢ .

٣- تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات والموسسات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها .

٤- تخطيط البرامج لإستثارة أفراد المجتمع نحو التغيير الاجتماعى خاصة فى المجتمعات التقليدية التى تقاوم التغيير وتتمسك بكل ما هو تقليدى .

٥- والمساهمة فى إشباع حاجات الأهالى وإعدادهم للاسهام المنتج فى العمل الإنمائى والمشاركة الفعالة فى صياغة مجتمعة حاضراً ومستقبلاً ، وتحرير طاقاته وقدراته المتنوعة وتمكينة من إثراء هويته الحضارية مع إعطاء أولوية خاصة للفئات السكانية التى هى فى دور النمو والتنشئة كالأطفال والشباب والتى هى بحكم معطياتها الطبيعية والاجتماعية فى حاجة للوقاية وللتكوين السليم.(٢)

٦- تدعيم الظرة التكاملية فى التنمية المحلية الحضرية بما يتضمنه ذلك من شمول للخدمات واتزانها ، ومنع التضارب والتداخل والتكرار بين الجهود التنموية المختلفة وتهيئة الجو المناسب لتعاونها .

٧- تدعيم الجهد التنموى على مستوى الجيرة المحلية بالمدن توطئة لخلق مستوى جديد لتنظيمات الحكم المحلى على مستوى الأحياء الصغيرة .

٨- تدعيم مشاركة المواطنين فى جميع الجهود التنموية بهدف مؤازرتها ومراقبتها ورفع مستواها وتحسين معدلات الاستفادة منها .

---

(٢) حامد عمار :"دراسة فى بناء الأنسان العربى" - الكويت - دار سعاد صالح - ١٩٩٢ ص٩٣ .

٩- تساعد على اكساب الأهالى الاتجاه الى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية ، لأن المواطنين قد يتعايشون مع بعض المشكلات التى يدركونها ويحسون بضررهاعليهم ، غير أنهم تقليدياً لا يتحركون لحل تلك المشكلات ، أما إذا اشتركوا فى مشروعات التنمية فإنهم يميلون تدريجياً الى نبذ أسلوب التعايش مع المشكلات المجتمعية والسلبية إزاءها بل يتجهون الى أخذ المبادأة للتصدى لتلك المشكلات ومواجهتها.

١٠- إزدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم ، والتعاون فيما بينهم بما يحقق تكامل التنفيذ.

١١- تعود المواطنين على تحمل أعباء المسؤلية الاجتماعية والانتماء للمجتمع الذى يعيشون فيه.

١٢- تهدف الى تحقيق حياة أفضل للمجتمع بطريق ارادى مخطط بتهيئة عوامل التقدم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المحلى .

١٣- بتحقق هدف التنمية المحلية على أساس المساعدة الذاتية والمبادرة المحلية تصحبها مشاركة أهلية تشمل أفراد المجتمع المحلى ، كما تهتم عملية التنمية المحلية الحضرية بتدعيم المساعدة الذاتية بالوسائل الديمقراطية عن طريق التعليم والتوجية والارشاد .

ولما كانت هذه الأهداف سابقة الذكر تتفق مع تحقيق التنمية المحلية الحضرية بصفة عامة فإن المجتمعات فى حاجة اليها بصفة خاصة ، بالإضافة الى مجموعة من الاهداف يمكن لنا إضافتها تتفق مع خصائص

واحتياجات ومشكلات المجتمعات الحضرية المتخلفة والتى ذكرت سابقاً فى فصل أخر **وهى على النحو الأتى :-**

١٤- تهدف التنمية المحلية فى المجتمعات الحضرية الى تقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع المحلى .

١٥- تشجيع المساعدات الفنية من خارج المجتمع المحلى العشوائى وذلك نظراً لنقص الخبرات التى يمتلكها أهلى هذه المجتمعات .

١٦- تدريب القيادات الشعبية على المهارات التى تمكنها من اتصال الأهالى مع المؤسسات الموجودة فى المجتمع المحلى أو الموجودة خارجه .

١٧- تنمية شعور الاهالى بالانتماء والولاء لمجتمعهم المحلى .

١٨- تنمية قدرات الاهالى على أن ينظموا أنفسهم ، وأن ينفذوا أعمالاً جماعية لإحداث تغيير فى ظروف حياتهم .

١٩- مساعدة الاهالى على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم لمواجهة مشكلات مجتمعهم .

٢٠- مساعدة الاهالى على اكتشاف البدائل الممكنة لمواجهة مشكلاتهم المحلية .

٢١ – مساعدة الاهالى على بحث وتحليل الواقع الاجتماعى وادراك امكانيات التغيير الذاتية ، حتى يمكنهم أن يفكروا ويتصرفوا بطريقة خلاقة من أجل تغيير واقعهم .

٢٢- تكوين جماعات للمساعدة الذاتية تساهم فى مواجهة المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الحضرية المتخلفة .

خصائص التنمية المحلية الحضرية :-

١- تهتم بحل المشكلات المحلية والتى لها تأثير على السكان وبيئتهم المحلية .

٢- تهتم بكل من الاهداف المتصلة بالعملية والاهداف المتصلة بالإنجازات المادية الملموسة .

٣- تقوم على فلسفة تؤكد الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلى فى شئونة .

٤- تقام برامجها على الحاجات التى يقربها الناس على رغباتهم وأمالهم وفقاً لفلسفة التنمية المحلية ، فإنه من المرغوب فيه أن يبنى العمل أساساً على إجماع أهالى المجتمع المحلى أو المشاركين من دون إكراة وليس على ترويج برامج محدده سلفاً بواسطة جماعة أو منظمة من داخل المجتمع المحلى أو خارجه .

٥- التنمية المحلية ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين كما أنها ليست برنامجاً سريعًا أو عاجلاً وإنما هى فى الواقع عملية أكثر منها برنامج .

٦- تعتمد فى تحقيق أهدافها على نموذج عمل محدد ينهجه الإخصائى الاجتماعى بما يتلائم مع ظروف وإمكانات السكان وبيئتهم المحلية.

٧- إنها سلسلة من التغييرات التى توجه الى أبنية المجتمع ووظائفة بهدف المساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع .

٨- تعطى أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع المادية والاجتماعية على أعتبارها كل متكامل .

٩- تهتم بكلية الحياة فى المجتمع المحلى وبمجموع حالته وليس بأى جانب متخصص من جوانبه كالصحة أو التعليم . . الخ .

١٠- تتضمن عادة مساعدات فنية (فى شكل موظفين ، معدات، تجهيزات ، تمويل ، إستشارات فنية) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت وطنية أم دولية .

١١- التركيز على المجتمع المحلى المحدود اى القرية أو الحى أو الجيرة .

١٢- تعمل على الاستخدام الأمثل للموارد المادية أو البشرية المتحة بالبيئة المحلية .

١٣- إكتشاف القيادات المحلية وتنمية قدراتها على تحمل المسئولية للنهوض بالمجتمع المحلى .

١٤- ترتكز حول مجموعة من القيم ذات طابع معيارى .

١٥- ترتكز على التدخل من خلال المجموعات والمواقف الجمعية .

١٦- تهتم بتنمية المهارات الإنسانية الشخصية ، ومهارات التعامل بين الأشخاص .

١٧- تهتم بإدارة التغير المستمر .

١٨- ذات إتجاه إنسانى تفاؤلى .[١]

---

(١) ادوارد ج بلاكيلى :"المفاهيم والقضايا والاستراتجيات فى تنمية المجتمع " ترجمة حمدى الحناوى : مراجعة مدحت أبو النصر – لبنان – بيروت – الدار العربية للعلوم – ١٩٩٠ ص ص ١٥ – ١٦ .

اعتبارات خاصة بتنمية المجتمع المحلى الحضرى :-

إذا كانت التنمية المحلية الحضرية تسعى الى تحسين أحوال المجتمعات المحلية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً . . الخ ، بغية الارتقاء بمستوياتهم ، وذلك من خلال إستثمار كافة الموارد والإمكانات المحلية ، الأستفادة من الطاقات البشرية ، **فإن هذه التنمية المحلية تتطلب مجموعة من الاعتبارات التى من أهمها :**

١- تكامل المشروعات والخطط بحيث نتناول دراسة الوظيفة الاجتماعية للتخطيط الاقتصادى للمجتمع ، ولاننظر نظرة وظيفية لمسائل التنمية بل نتصور أبعادها الشاملة وأسلوب التنفيذ الجماعى المتكامل .

٢- الأعتماد على الموارد المحلية سواء كانت مادية أم بشرية ، وللجانب الأنسانى أهمية قصوى فى هذا المجال ، وذلك إذا ماعلمنا أن القائد المحلى أكثر نجاحاً فى تغيير اتجاهات الناس والتبشير بالجديد من الافكار عن الشخص الغريب الذى ربما يكون أكثر قدرة وكفاءة فنية من القائد المحلى .

٣- إستهداف إسهام الأهالى فى المجتمع بشكل مضطرد ، وهذا الإسهام يكون بطريقة ديمقراطية حيث يشتركون فى رسم الخطة وتنفيذها ويكسبهم هذا خبرات اساية يحتاجون إليها .

٤- أن تتمشى البرامج القائمة مع الحجات الأساسية الفعلية التى يشعر بها الناس فعلاً .

٥- البدء بالمشروعات التى تشبع حاجة أو حاجات أكبر من فئة الناس ، وذلك لضمان إشتراك ومساهمة أكبر عدد منهم فى المشروعات المختلفة.

٦- أن تكون مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى مترابطة ومتكاملة فى إطار السياسة العامة للدولة .

٧- الأهتمام بتسجيع وتدريب القادة المحليين وتسهيل قيامهم بعملهم .

٨- الأستفادة من المعونات الحكومية الميسرة على المستوى القومى .

٩- يجب أن يكون أهداف المشروعات فى المجتمعات المحلية ملموسة بقدر الأمكان وقريبة المدى من حيث العطاء.[١]

حيث درجة الناس على استعجال الفائدة من المشروعات . كما أن هذا يشجعهم على القبول والاسهام فى مشروعات أخرى مستخدمة فى البرامج والأنشطة الإنتمائية التى تستهدف تنمية مجتمعهم .

المشاركة الشعبية والتنمية المحلية الحضرية :-

تكاد تتفق الأدبيات التى انتقدت الأفكار والسياسات التنموية التى اتبعت عبر العقود القليلة الماضية على أن المشاركة ركيزة أساسية من ركائز التنمية البديلة أو المستقلة ، ولم تعد المشاركة مجرد طلب سياسى أو شعار يستخدم للمناورة ، لأنها باتت ضرورة عملية ، فهى بإيجاز شديد تعنى الموقف والفعل الايجابى فى كافة مراحل وعمليات التنمية ، وإذا كانت المشاركة قد حدثت فى الغرب الصناعى الرأسمالى بعد أستكمال

---

(١) عبد الحليم رضا : تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق – القاهرة – دار الحكيم للطباعة والنشر – ١٩٩١ ص٨٤ .

كثير من المقدمات العلمية والفكرية والمادية للبعد المادى لتقدمها ، فإن أوضاع العالم الثالث تحتاجها كضرورة تنموية منذ بداية الفعل التنموى .[1]

لأن الأفتراض الأساسى أن مشكلات المجتمع متنوعة مثل الفقر والانحراف والجريمة . . الخ ، فمن الممكن حلها بواسطة مشاركة الأهالى فى أنشطة مجتمعية محلية مناسبة ذات طابع تنظيمى ، وتعمل المشاركة على زيادة مقدرة سكان المجتمع المحلى على ممارسة التأثير على المؤسسات الاجتماعية والبرامج التى تؤثر على حياتهم . لذا فإن التنمية المحلية تتطلب ضرورة أشتراك أهالى المجتمع المحلى وقادتهم فى عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويات ورسم البرامج وتنفيذها وتقويمها مع مراعاة أن جميع سكان المجتمع المحلى متساوون ويجب أن يشاركوا فى اتخاذ القرارات الخاصة بهم بدون تفرقة بين الأفراد والجمعات التى يتكون منها المجتمع ، ولكن يجب أن يكون إسهام الأفراد والجماعات متمشياً مع إستعدادتهم وخبراتهم ومهاراتهم .[2] لأن مشاركة المجتمع فى عملية التنمية المحلية هو أمر جوهرى أساسى ، والتركيو يكون منصباً على المصالح والأهتمامات العامة أو المشتركة ، والتى فى نفس الوقت تنمو من مصالح وأهتمامات فردية . وتنمو عن عدم رضا واسع بالظروف القائمة ، والمشاركة تنتج عن إجماع أو اتفاق كاف بين الأهالى حول رغبتهم فى إحداث التغير والأتجاه نحوه ، ويجب أن يكون الأتفاق قوياً الى درجة تمكن من عمل برنامج يلاقى موافقة غالبية للمشاركين فيه ، وعلى أفراد المجتمع المشاركة الفعالة فى إحداث التغيير

---

(١) عبد الحليم رضا : مرجع سابق ذكر،

(٢) n.y , - nasw 1987 . Peggy wiremen : citizen participation in encyclopedia of social work , volume ,

الاجتماعى ، وأن تكون مشاركتهم شاملة بقدر المستطاع وتتم عبر تنظيمات ديمقراطية ، لأن إقتناع أفراد المجتمع وقبولهم وموافقتهم الأشتراك فى البرامج والمشروعات تكون فرصة أساسية فى إنجاح هذه البرامج والمشروعات وضمان إستمراريتها والمحافظة عليها.

وأن مشاركة المواطنين فى برامج الخدمات الأنسانية والمشروعات التنموية لها ثلاثة أغراض فهى تمد المتأثرين بتلك البرامج والمشروعات بالفرص كى يؤثروا فى صنع وإتخاذ القرارت وفى توزيع المواد ، وكى يشاركوا فى تصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج التى تم تنفيذها داخل المجتمع المحلى ، وأخيراً لكى يتأكدوا من أن فوائد هذه البرامج والمشروعات تعود عليهم وعلى مجتمعهم المحلى . كما أن م خلال إشتراك الفرد فى البرامج والمشروعات الموجودة داخل المجتمع يتمكن من تحمل مسئوليات القيام بواجباته تجاه المجتمع من حيث إكتشاف موارد وإمكانات المجتمع وإكتشاف مشكلات المجتمع والتعبير عن حاجاتهم بالوسائل والطرق المناسبة والمنظمة ، وتحقيق التنمية منه الأمر الذى يتفق مع التأكيد على أن التنمية المحلية الناجحة تبنى على مشاركة كل الفئات التى ستتأثر بنجاحها ، ومن ثم يجب إتاحة الفرص المواتية والمؤدية الى تحقيق المشاركة الفعلية الجادة وليست المظهرية فى كل جهود التنمية المحلية .

ويشير مفهوم المشاركة الى الوسائل التى يتمكن سكان المجتمع من غير الموظفين فى الإشتراك فى المؤسسات والتأثير على القرارت المتعلقة بالسياسات والبرامج التى تساعدهم على مواجهة مشكلات مجتمعهم والتى لها تأثير على حياتهم ، كما أنها محولة للتأثير على متخذى القرار فى المؤسسة ، وبأنها العملية الاجتماعية التى يتم من خلالها

قيام الأنسان بدورة فى الحياة وتمتدالى كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . .الخ وتعرف بأنها ترجمة حقيقية للمارسة الديمقراطية فى المجتمع ، وخاصة المشاركة فى اتخاذ القرارت فالمشاركة عملية استراتيجية تهتم بالمستوى القومى الشامل ، وتتغلغل فى كل قطاعات النشاط المجتمعى بمعنى أنها تستمد طاقتها وتوجيهاتها من الأيديولوجية العامة وإستراتيجية التنمية القومية وبناء القيم والاتجاهات والبناء الأخلاقى . وتعتبر المشاركة والوعى بها من المحركات الأساسية التى يمكن فى ضوئها الحكم على مدى تقدم المجتمع وتطوره ، ومن ناحية أخرى فإن هذه المحركات لايمكن أن تتزايد دون نسق تعبوى ملائم، ونسق فعال للإتصالات العامة التى تساعد على نشر المبادىء الكبرى الموجهة لعملية التنمية . وتعرف بأنها الوسيلة التى يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير الإيجابى فى حياتهم الاجتماعية داخل مجتمعهم المحلى ، إستناداً الى العملية الديمقراطية ، للقيام بدور نشط فى تنمية وإدارة الخدمات التى تؤثر فى حياتهم داخل مجتمعهم المحلى .[1] وتعرف بأنها بمثابة التطبيق العملى لمفهوم العمل الشعبى القائم على الرغبة والاختيار دون حفظ أو إجبار لإسهام الناس أنفسهم فى جهود تسعى الى تحسين مستوى حياتهم بالإعتماد على قدراتهم وإمكانياتهم ، وبمقتضى فاعل

المشاركة الشعبية بتعاون المواطنين جميعاً ويديرون شئونهم بمنطق فاعلية الوضع الذى يطورونه بأنفسهم حيث تكون السياسة العامة الوحيدة

---

(١) رأفت جلال : نموذج تحليل لمحدات مشاركة المواطنين فى مشروعات وبرامج التنمية المحلية الحضرية – المؤتمر العلمى الرابع – كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم – ١٩٩١

التى يقبلها الجميع هى تلك التى يشترك الجميع بالتساوى فى مزاياها وفى تحمل أعبائها .[1]

وبإستعراض المفاهيم السابقة للمشاركة الشعبية أتضح أنها تركز على أن المشاركة الشعبية ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية داخل المجتمع ، دونما ضغط أو إجبار وأنها العملية التى يؤثر فيها الفرد فى كل مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . . الخ للمجتمع المحلى ، فضلاًعن تأثير الإتجاه القيمى الأفراد والمنظمات التى يشاركون من خلالها فى درجة مشاركتهم فى المشروعات والبرامج التى يحددونها لتنمية مجتمعهم المحلى ، **وفى ضوء ذلك يمكن لنا وضع مفهوم للمشاركة الشعبية فى التنمية المحلية عاملاً على النحو التالى :-**

١- المشاركة عملية تفاعل بين الفرد وجتمعة بهدف تطويره .

٢- تقوم على السلوك الايجابى الذى يتمشى مع أهداف التنمية المحلية.

٣- المشاركة تتخذ أشكلا عدة فقد تكون بالرأى أو بالمال أو بالجهد أو بهم جميعاً .

٤- المشاركة فى التنمية هى بالضرورة جهود تطوعية إدارية ، يساهم فيها جميع فئات وطبقات المجتمع .

٥- ترتبط المشاركة بالديمقراطية ، كما أنها تساهم فى نفس الوقت فى تحسين العملية الديمقراطية.

---

(١) عبد الهادى الجوهرى : تنمية المشاركة الشعبية - المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة - القاهرة - أكتوبر ١٩٤٤

٦- لا ترتبط مشاركة المواطنين على مرحلة واحدة من مراحلة واحدة من مراحل التنمية ولكنها يجب أن تشمل فيها كلها .

٧- تحقق المشاركة فوائد للمشاركين وأيضاً للمجتمع ، وقد تكون هذه الفوائد مادية أو غير مادية .

٨- إشتراك المواطنين فى البرامج والمشروعات يؤدى الى مساندتها وتأييدها والأهتمام بعمليات التنمية المحلية ويضمن نجاحها .

٩- إن إشتراك المواطنين فى البرامج والمشروعات يساعد على التعليم والتدريب مما يمكنهم من مواجهة ما يقابلهم من مشكلات فى مجتمعهم مستقبلاً وكيفية علاجها .

١٠- مشاركة المواطنين فى برامج ومشروعات التنمية المحلية يزيد من مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم .

ولكى تكون المشاركة ذات فعالية ينبغى أن تتوافر فيها العناصر الأتية :-

١- أن تكون المشاركة لمواجهة وضع معين أو تحقيق وبلوغ هدف معين بحيث يتوافر الوعى والشعور بأهمية المشاركة .

٢- شعور عدد كاف من المواطنين بعدم الرضا عن الأحوال الموجودة فى مجتمعهم المحلى مع الرغبة فى إصلاحها أو تنميتها .

٣- أن تكون هناك مشاركة فى تحمل مهام وأعباء التنمية ، بحيث لاتقع مسئولية تحمل الأعداد على عدد معين على أهالى المجتمع مما قد يؤدى بالتالى الى تخلى البقية عن المشاركة فى أى من مراحل التنمية المحلية.

٤- المبادرة وحرية الفكر والشخصية المتفتحة هى المستلزمات الأساسية كى يقوم كل فرد بتطوير وتنمية ذاته وبالتالى تنمية مجتمعية .

٥- أن يكون المشروع التنموى مقابلاً لحاجات حقيقية ومقنعة للمشاركين بحيث ينعدم الشعور بأهدار الجهد والمال والوقت فى عمل لاطائل له .

٦- تنمية دور القيادات الشعبية حتى يكون لهم دور هام وإيجابى فى زيادة مشاركة الأهالى فى مشروعات وبرامج التنمية المحلية وإيجاد مشروعات جديدة .

٧- إكتشاف القيادات الشعبية المحلية التى يمكنها بدورها تحقيق أقصى درجات المشاركة الشعبية فى مجال العمل مع المجتمعات المحلية أن المساعدة الذاتية للمجتمع المحلى لايمكن أن تتوافر وتتحقق بدون هؤلاء القادة .

٨- أن تكون للمشاركة مردود ونفع بحيث يكون هناك باعث على المشاركة الفعالة والأستمرار فيها.

٩- يجب أن تربط المشاركة الشعبية بعمليات التغيير المقصود أكثر من أرتباطها بالتغييرات التلقائية حتى نضمن فعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوه .

١٠- يجب أن تكون عناصر المشروع والبرنامج مفهومة لدى المشاركين فى جهود التنمية المحلية بحيث يصبح مسئولية جماعية تبعث الأحساس بالأحترام والأنتماء التى من شأنها أن تعمل على الحفاظ على نتاج التنمية المحلية وإستمراريتها .

١١- يجب أن يضع فى الأعتبار أن المشاركة الشعبية تبدأ فى العادة هذرة ومحدودة ولكنها مع التدعيم والوصولى الى أهداف ملموسة تزداد سرعة مشاركة الأهالى فيها .

١٢- يجب العمل على التنسيق بين فراغ أهالى المجتمع المحلى وتنظيم جهودهم من أجل المشاركة الفعالة فى التنمية المحلية .

١٣- يجب تنمية الخبرات الايجابية السابقة للأهالى عن المشاركة فى المشروعات حتى تكون دافعا لهم فى زيادة اتجاههم للمشاركة فى المشروعات والبرامج التنموية .

١٤- العمل على مواجهة بعض الأمراض الاجتماعية مثل السلبية واللامبالاة والأمية . . . الخ .

١٥- تنمية قدرات المواطنين على الأشتراك فى تقييم الجهود التى يقيمون بها من أن لأخر حتى يضمن سير البرنامج والمشروعات سيراً إيجابياً ووفقاص للأهداف الموضوعة .

أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية الحضرية :-

تعتبر المشاركة الشعبية كما ذكر من سابقاً ضرورية لإحداث التنمية المحلية وهى بمثابة تطبيق عملى لمفهوم العمل الاجتماعى القائم على الرغبة والأختيار أى الحرية فى إتخاذ القرارت دونما إجبار أو إكراه ولكن العامل الدافع هو الاحساس بالمسؤلية الاجتماعية نحو المجتمع المحلى ، والمظاهر المميزه للتنمية المحلية هى إسهام أهالى المجتمع المحلى أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين مستوى حياتهم مع الأعتماد على الامكانيات المتوفرة لديهم ومبادرتهم المحلية ، **هذا وتتضح أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية الحضرية فى الأتى :-**

١- إن مشاركة الاهالى تزيد من ثقة المجتمع فى نفسه ، ويتأتى ذلك من خلال الممارسة حيث تنتج عملية المشاركة نفسها تنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون لمواجهة بقية المشاكل كما تعطى الجماعة القدرة على التماسك ، وتفسح المجال للعطاء بشكل افضل .

٢- الأفادة من الجهود والمكانيات الأهلية المالية والبشرية المتوفرة فى المجتمع مما يؤدى الى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة .

٣- تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية المحلية والتى تتوقف على الجهود الشعبية ومدى إستجابتها لمطالب التنمية ، وخاصة أن التنمية المحلية لايمكن أن تتم عن طريق واحد وهو الجهود الحكومية ، وإنما لابد أن تواكبه وتعمل معه جنباً الى جنب مع الجهود الشعبية باعتبارها امتداداً للجهود الحكومية وإستكمالاً لها .

٤- توثيق الصلة بين الأهلى والمشروعات الاجتماعية وخدماتها وتوسيع نطاقها فى المجتمع.

٥- أن مشاركة المواطنين فى جهود مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم وسيلة فعالة لتنمية روح الأستقلالية والأعتماد على النفس بدلا من الاتكالية والأعتماد على الغير .

٦- أن مشاركة المواطنين فى برامج ومشروعات تنظيم وتنمية المجتمع المحلى يخفف العبء عن كاهل الدولة ويجب التعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٧- وجود علاقة إرتباطية طردية بين مدى شعور المواطنين بالمسئولية الاجتماعية وبين معدل مشاركتهم فى برامج ومشروعات التنمية .

٨- أن مشاركة المواطنين فى برامج ومشروعات تنظيم وتنمية المجتمع يختلف بإختلاف الأعمار والمستوى التعليمى والحالة الاجتماعية والاقتصادية اى وجود عوامل تتصل بمعدل مشاركة المواطنين فى جهود تنمية المجتمع المحلى .

٩- أن مشاركة المواطنين فى برامج ومشروعات تنظيم وتنمية المجتمع المحلى تعتبر فى حد ذاتها فرصة تروبية وتعليمية يمكن من خلالها إكتساب المواطنين العديد من الخبرات والمهارات وزيادة معرفهم وتنمية شخصياتهم وتعديل أو تغيير الكثير من إتجاهاتهم المعوقة لجهود والتنمية .

١٠- يساعد اشتراك الاهالى فى البرامج والمشروعات التى تقاد داخل المجتمع الى تنمية قدتهم على تصميم واتخاذ القرارات التى تهم مجتمعهم مع القدرة على متابعة وتقويم تنفيذ هذه البرامج والمشروعات .

١١- تمتد الفائد التى تعود على الافراد والجماعات من المشاركة من مجرد النمو الشخصى الى زيادة قدراتهم على التعاون والتفاعل والترابط بين الاهالى وجماعات التنمية المحلية فى المجتمع المحلى ، وتقلل فى نفس الوقت من مشاعر الغربة والنفور من المشروعات والبرامج أو تجاه المجتمع المحلى بصفة عامة كما تنمى لديهم الانتماء لمجتمعهم المحلى .

١٢- تنمى الاحساس بالمسؤلية الاجتماعية حيث تعطى المشاركة من الاحساس بالأهمية للمشاركين لأنهم سوف يشاركو فى إتخاذ القرارات ، كما تشير الدلائل الى ان نتائج البرامج تكون اكثر

نجاحا لوكانت هناك نية لأن يكون للمستفيدين دور فى تعميم وتنفيذ البرامج .

١٣- تعتبر المشاركة ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية فى المجتمع وخاصة المشاركة فى اتخاذ القرارت ، واذا كانت المشاركة حقاً للمجتمع الا أنها فى نفس الوقت وسيلة تربوية يكتسب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارت والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالإنتمائية ، كما انها تحدد نمط الضبط الاجتماعى فى المجتمع .

١٤- عن طريق أشتراك المواطنين فى عمليات التنمية المحلية التى تعتبر فى الواقع عملية تغيير اجتماعى بغرض إقناعهم بالتغيير ذلك لأن مجرد قبولهم للإشتراك فى العمل يتضمن الاقناع والاهتمام به ، ومن ثم تكون الفرصة أكبر فى نجاح المشروع وأستمراره ، وكنتيجة لهذا يتحقق تغيير اتجاهاتهم نحو المشروعات الجديدة ويتبنونها وهذا التغيير يحدث دون إكراه ويتولد تلقائياً من مجرد مشاركتهم فى المشروعات الجديدة فتزول تبعاً لذلك ردود الفعل الضار اجتماعياً ، كما انها تؤدى الى تجديد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل بإشتراك الشباب والنساء فى المشروعات المحلية .

١٥- يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية المحلية الى مساندتهم لتلك العمليات ومؤازرتها ، فضلا عن ان المشاركة بالجهود الشعبية يمكن أن تؤدى دوراًرائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤدية نظراً لما للجهود الذاتية غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وبسرعة لأحتياجات ورغبات المواطنين ، كما أن تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى التنمية المحلية يحقق أهداف الخطة إذا ما عجزت الإمكانيات المالية والبشرية الحكومية

عن تنفيذها بادر المواطنون عن طريق المساعدة الذاتية الى تكملة هذه الإمكانيات ، كما تعد مشاركة المواطنين فى المجتمعات الحضرية ضرورية لما تعانية هذه المجتمعات كمت ذكر فى موضع أخر من الدراسة من كثير من المشكلات ، ونقص فى الخدمات والمرافق الاساسية التى قد تعجز الدولة وحدها عن توفيرها لفترات قد تطول أو تقتصر وفقاً لظروفها الاقتصادية كما تساعد على تعود أهالى المجتمع على المساعدة الذاتية والاعتماد على أنفسهم بدلا من السلبية والاتكالية والانعزالية والعزلة عن المجتمع ، كما تساعد على توثيق الصلة بين الاهالى والمشروعات الاجتماعية التى تخدم مصالحهم وتوسيع نطاق الخدمات وتدعيمها مع العمل على المحافظة عليها وأستمرارها ، وتنمى لديهم الشعور بالمسؤلية الاجتماعية مما يساعدهم على توثيق العلاقات والروابط الاجتماعية بين الافراد والاسر والجماعات ، وتعتبر أسلوب ووسيلة أساسية للحصول على المعلومات الضرورية اللازمة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية . . الخ التى يعيشها ويحيا فيها السكان ، وعن حاجاتهم وتطاعاتهم وأهدافهم لأنه بدون هذه المعارف والمعلومات لايتوقع ثمة نجاح يذكر للبرامج والمشروعات التى تقام فى المجتمعات الحضرية المتخلفة ، كما تساعد على خلق وإكتشاف القيادات المحلية المؤثرة والفعالة فى مختلف نواحى العمل الاجتماعى .

معوقات التنمية الحضرية فى الدول النامية

تلازم مسألتى تنمية الريف والمدينة :-

مهما أختلفت المعايير الادارية والاحصائية التى تعرف المدينة يبقى أن الظاهرة المدينية أو الحضرية لاتتحد إلا قياسا على ، وتمايزا عن واقع

ريفى محيط . ذلك أن ظاهرة التحضر الطاغية لاتعد كونها تعديلا وإن كان سياسياً فرضته وتفرضه الآليات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية على أنماط توزيع البشر والأنشطة والموارد والسلطات فى المجال المادى ، بأتجاه تركزها المتزايد.

ومن هنا يتلازم الريف والمدينة فى أليات تطور مجالية ووظيفية واحده لايجوز أغفالها أو تجزئتها ، ليس لأن مفاعيلها على المدينة والريف متوافقة أو متوازية ، بل لأنها تحد طبيعة المدينة والريف وعلاقاتها وتراتيب علاقات التجمعات المدينية ببعضها .

ومن هنا تتلازم مسألتا التنمية الريفية والحضرية تلازما كليا ولاجدوى من دراسة الواحده دون الأخرى . فقد يتبادر الى الاذهان أن دور الارياف بات هامشياً . فنسبة السكان فيه على تراجع مستمر وقد تدنت فى البلدان المتقدمة ، التى يغرق أنتاجها الزراعى الاسواق العالمية – كما أن حصة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى تتجه الى تراجع ايضا – غير أن المجتمع الريفى برغم تراجع موقفة ودوره نتيجة هيكل الأسعار لمصلحة الخدمات فقد بقى حتى الان موضع الاهتمام محلياً وعالمياً حيث مازال المجتمع الريفى يتحكم بنواحى عديدة من السلوك الاجتماعى وهو المحدد فى استخدام المجال الجغرافى تزايد النمو السكانى والحضرى .

ولم يعرف التاريخ بأسره تزايد للسكان كالذى شهده العالم خلال القرن الماضى فبين أيام الدوله الرومانية والقرن الرابع عشر ، أى خلال ثلاثة عشرة قرناً ، يقدر الباحثون أن عدد سكان العالم لم يزد إلا بالنصف مما يعنى تزايد سنوياً بمعدل ٠,٠٣٪ وفى الثلاثة قرون والنصف التالية أى حتى نهاية القرن التاسع عشر أرتفع عدد السكان بمضاعف

قدره ١,٦٥ مرات وأرتفع خلال القرن العشرين وحده بمضاعف قدره ٣,٤ مرات .

و الى جانب ظاهرة تزايد السكان وبتأخر محدود عنها نمت ظاهرة ثانية وهى تركز نسبة متزايدة منها فى المدن وكانت وتيرة تزايد سكان المدن أسرع بكثير من وتيرة تزايد السكان الاجمالية ، فقد أرتفع عدد سكان المدن خلال القرن العشرين وحده عشر مرات فازدادات نسبتهم الى اجمالى السكان من حوالى ٥٪ حتى القرن السابع عشر الى حوالى ٥٠٪ اليوم[١] .

أليات التركز البشرى فى المدن :-

يعود أرتفاع سكان المدن الى سببين : الازدياد الطبيعى فى المدن والنزوح اليها فى خلال حقبات التاريخ الطويلة حيث كان الرصيد الطبيعى للسكان سلبياً لأسباب مختلفة أهمها تعرض سكان المدن للأوبئة والأمراض أكثر من سكان الأرياف وكان النزوح الى المدن ضرورياً لتغطية ذلك العجز . لكن الوضع تغير مع الثورة الطبية ويمكن بشكل أولى اعتباراً أن نصف تزايد سكان المدن بات طبيعياً والنصف الثانى ناجم عن النزوح اليها من الارياف أساسا بل ومن مدن أخرى أو بلدان اخرى .

ومن أهم عوامل الطرد فى الريف هو ارتفاع كثافة العمالة الزراعية الى ثلاثة اضعاف مما جعل المساحة المتاحة للمزارع لا تتعدى ٠,٧من الفدان فى مصر وتقل هذه المساحة مع الزمن وزحف المبانى على الارض الزراعية .

---

(١) – شرل نحاس – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا شرين الثانى عام ٢٠٠٠ بيروت.

أضف الى ذلك تناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فى الريف و الفارق الكبير فى الدخل بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين، والفارق أكبر فيما يخص دخل الطبقة الوسطى فى الريف والمدينة مما يدفع بالريفين للهجرة الى المدينة ، ولا يكفى تفشى البطالة فى المدن للحد من فاعلية عامل الجذب المتولد عن فوارق الدخل ، لاسيما لأبناء الريف الذين قد حصلوا على درجه معينة من التعليم ، لأن الدخل الذى يأملونه فى المدينة . أضف الى ذلك أن كل جهد ينصب على تقليل البطالة فى المدن (لاسيما عبر الوظائف العامة والعاملة فى مؤسسات القطاع العام والخاص) أو على توسيع التعليم فى الريف يؤدى الى زيادة قوة عامل الجذب الى المدينة .

تخلف الانتاجية عن النمو السكانى الحضرى فى الدول النامية :-

لقد تضاعف عدد السكان ٢,٣ مرات بينما لم يتضاعف الدخل إلا ١,٤ مرات ونتيجة لذلك فإن دخل الفرد الحقيقى فى الدول النامية يمثل ٦٠٪ مما كان عليه قبل ثلاثين عاماً وهو يعنى أن النمو الحضرى لم يترافق مع أرتفاع ملائم للأنتاجية فى الاقتصاد خاصة فى قطاع الزراعة حيث تفاقمت مشكلة الأمن الغذائى مع ما استتبع ذلك من توجه مطرد الى استيراد السلع الغذائية . ولم يكن لسياسات الدعم المكثفة أثر فعلى على الزيادة الانتاجية - أما النمو فى قطاع الخدمات فقد غلبت عليه الخدمات البسيطة المتصلة بالاستهلاك وبالخدمات الشخصية وهى معروفة يصعب تأثرها بفوراق الانتاجية .

المدن مركزاً للأستهلاك وموقعاً للسلطة :-

التحضر يعنى تركزاً كثيفاً للبشر على مساحة صغيرة من الأرض بدلا من توزعهم على كامل المساحة المتاحة بشكل يتلاءم مع مقدرات الأرض الطبيعية . ولما كان الأنتاج الغذائى يتطلب أستخداماً لمساحات واسعة من الأرض ، فهذا لا يعنى أن لا امكانية لتركز السكان فى المدن إلا بالقدر الذى يستطيع به السكان المنتشرين على مساحة الاراضى من توفيرفوائض من الغذاء تكفى لسكان تلك المدن .

لذا ارتبط نشوء المدن بأقتدرا السلطة المتمركزة فيها على اقتصاع فوائض الانتاج الغذائى فى مناطق واسعة حولها . من هنا جاء الارتباط الوثيق للمدن بالسلطة . أما الانتاج الصناعى منذ الثورة الصناعية الأولىفهو يتطلب أعداد كبيرة من العاملين فى المصانع لذا يبدو لأول وهله أن التصنيع كان العامل الحاسم فى أزدياد التركيز فى المدن منذ القرن التاسع عشر – ولكن الوضع لم يكن كذلك فى الغرب .

فالثورة الصناعية فى أوربا لم تبدأ ولم تنشأ فى المدن ، بل تركزت حول المناجم وحول مصارد الطاقةلاسيما المائيه وفى المناطق الريفية الكثيفة السكان نسبياً وسرعان ما تحولت تلك المراكز الصناعية الى مدن . الى جانب المدن القديمة التى راح بعضها يفقد أهميته بينما أستوعب بعضها الأخر قسطاً من النشاط الصناعى .

أما فى البلدان النامية فقد أندرجت ظاهرة التحضر ضمن منطق مختلف – فالتحضر الذى شهدته الدول النامية فى بدايتة لم يشهد أى زيادة فى نسبة العاملين فى الصناعة – وبعد ذلك فقد ترافق كل أرتفاع فى نسبة العمالة الصناعية مع ارتفاع يفوقة بأربعة أضعاف فى نسبة التحضر ،

وهكذا فإن التحضر فى الدول النامية حدث دون نمو أقتصادى ودون تصنيع ودون أرتفاع فى الانتاجية الزراعية .

يعنى هذا الأختلاف فى أليات التحضر فى البلدان النامية أن يترجم ذلك عجزاً غذائياً وعجزاً صناعياً وبطالة – كما أن تركز السكان فى الدول النامية فى المدن يفوق تكاليفة الاقتصادية العامة ، وهذا ما ينعكس مباشرة على السعى المستمر للحكومات وللسلطات المحلية الى ملازمة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لمتطلبات المدن المتزايدة .

إضافة الى العومل والظواهر التى سبق استعراضها . فقد أتت التطورات المتسارعة لنظم الاتصال ونقل المعلومات لتقلل من محاسن تركز السكان فى المدن – بينما فى المقابل أصبح التنافس بين مدن العالم كافة وأشد وأوسع على أستقطاب رؤوس الأموال والأنشطة التى أصبحت تختار موضعها وفق معايير هيكلية واجتماعية وليس وفقاً للمعايير المادية (أنظر كيفية أختيار الفيفا للمدن التى تستقبل مسابقات كأس العالم) ومن هنا لايجوز اعتبار أن شعار العولمة كفيل بتقديم الحلول تلقائياً والأصح أن العولمة تضاعف التحديات التى تواجهها مدن العالم النامى .

التحضر والأنتقال :-

فى تقرير الأمم المتحدة للسكان [1] بحلول ٢٠٠٧ سيعيش أكثر من نصف سكان العالم فى مدن ، وذلك نتيجة لآستمرار أنتقال الناس الذى أدى الى نمو هائل فى المناطق الحضرية بالبلدان النامية فى العقد الماضى . فالناس ينتقلون داخل البلدان استجابة لانعدام الانصاف فى توزيع الموارد والخدمات والفرص . وتساهم فى هذه التحركات السكانية عوامل

---

(١) صندوق الأمم التحدة للسكان – حاله سكان العالم ٢٠٠٤
M.N.P.F 220 EAST 22nd sheet 23nd f1 –N.Y 10017 .USA

الدفع – وبخاصة الفقر فى الريف – وعوامل الجذب – وهى جاذبية المناطق الحضرية المنعمة بالحيوية الاقتصادية بدرجة أكبر وأفاق حيازة أراضى جديدة فى مناطق الحدود الحضرية .

وقد سعى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة سبتمبر ١٩٩٤) شأنه فى ذلك شأن المؤتمرات السكانية التى سبقته الى النزوح لأتباع سياسات انمائية متكاملة ومستدامة للتصدى لإختلال التوازن داخل البلدان وبين النمو السكانى والنمو الاقتصادى وكانت توصيات العمل التى و ضعها ترمى الى تحسين البنية الاساسية والخدمات من أجل الفقراء وجماعات السكان الأصليين وغيرهم من سكان الريف الذين لايحصلون على خدمات كافية ، والتركيز على أدارة النمو السكانى فى البنية الأساسية فى المناطق الحضرية الكبيرة – ويمثل ذلك تحدياً عاجلاً للتنمية الحضرية وتحسين حياة الفقراء الذين يعيش كثير فهم فى أحياء فقيرة وفى مستوطنات محيطة بالحضر بحيث تتوافر لهم سبل محدودة للحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات .

وحتى يتحقق التوزيع المكانى المتوازن للانتاج والعمالة والسكان فإنه ينبغى وضع استراتيجيات للتنمية الأقليمية المستدامة واستراتيجيات لتشجيع الدمج الحضرى ونموالمراكز الحضرية الصغيرة أو المتوسطة والتنمية المستدامة فى المناطق الريفية بما فى ذلك أعتماد مشاريع قائمة على كثافة العمل . وتدريب الشباب على الأعمال غير الزراعية وتوفير شبكات النقل والاتصال الفعالة وايجاد سياق للتنمية المحلية بما فى ذلك تقديم الخدمات وتحقيق اللامركزية فى النظم الادارية[1]–

---

(١) الأمم التحدة ١٩٩٥ السكان والتنمية المحلية (١) برنامج العمل الذى أعتمدة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، القاهرة ٥ –١٢ سبتمبر ١٩٩٤ .